أوضح في تقريره الأسبوعي أن الاحتياطي الفيدرالي لم يلتزم بإطار زمني محدد لإمكانية تطبيق السياسة النقدية

«البنك الوطني»: الاقتصاد البريطاني انتعش جزئياً خلال مايو بفضل إنتاج السيارات

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن الاحتياطي الفيدرالي بدا حمائمي خلال الشهادة نصف السنوية لرئيس الاحتياطي الفيدرالي عن السياسة النقدية أمام الكونجرس الأمريكي. وخلال الشهادة التي ألقى بها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، مهد الطريق أمام الجهات التنظيمية لخفض أسعار الفائدة على خلفية تزايد المخاطر المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية الأمريكية، الأمر الذي عزز توقعات خفض أسعار الفائدة في اجتماع الفيدرالي للشهر الحالي. وجاء هذا الموقف الحمائمي على الرغم من صدور تقرير وظائف قوي عن شهر يونيو والهدنة الجديدة على صعيد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وقال باول إن «ضبابية التوقعات قد زادت في الأشهر الأخيرة، لا سيما على الصعيد الدولي». وتابع قائلا: «يبدو أن الزخم الاقتصادي قد تباطأ في بعض الاقتصادات الأجنبية الرئيسية، وأن هذا الأداء الضعيف قد يؤثر على الاقتصاد الأمريكي. ويتعين حل عدد من قضايا السياسات الحكومية، بما في ذلك التطورات التجارية، والحد الأقصى للديون الفيدرالية، وانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. كما إن مخاطر تراجع معدلات التضخم قد تستمر لفترة أطول مما كان متوقعا».

هذا ولم يلتزم الاحتياطي الفيدرالي بإطار زمني محدد لإمكانية تطبيق السياسة النقدية التيسيرية، كما لم يشر إلى نطاق التخفيض المطلوب لأسعار الفائدة لحماية الاقتصاد الأمريكي من المخاطر المتزايدة على آفاقه المستقبلية، إلا أن باول ذكر مرارا إن الاحتياطي الفيدرالي ملتزم بمنع تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي.

ويتزامن التحول في لهجة الاحتياطي الفيدرالي تجاه تطبيق سياسة نقدية تيسيرية مع تعرضه لضغوط شديدة من قبل الرئيس دونالد ترامب. حيث دأب ترامب على دفع الجهات التنظيمية علنا لخفض أسعار الفائدة، إلا أن الاحتياطي الفيدرالي أصر بشدة على حماية استقلاليته. واتخذ الاحتياطي الفيدرالي من ذلك الموقف فرصة ليظهر استعداده لاتخاذ ما يراه مناسبا لدعم الاقتصاد الأمريكي. وأثناء القاء باول بشهادته ذكر انه لا يعتزم ترك منصبه، حتى إذا طلب منه الرئيس ترامب ذلك. وعلق قائلا: « القانون يمنحني بوضوح ولاية مدتها أربع سنوات واعتزم أن أقضيها بالكامل".

وبدأت المباحثات حول إمكانية خفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في يونيو وذلك على الرغم من عزمه عدم اتخاذ أي موقف حتى يتم جمع المزيد من المعلومات، حيث أشار إلى أنه «سيعمل وفقا لما تقتضيه الحاجة لحماية النمو الاقتصادي». وفي إشارة إلى اجتماع يونيو، علق باول قائلا «رأى العديد من المشاركين في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أن الاتجاه نحو تيسير السياسات النقدية قد تعزز إلى حد ما، ومنذ ذلك الحين، واستنادا إلى البيانات الواردة والتطورات الأخرى، يبدو أن الشكوك حول التوترات التجارية والمخاوف بشأن قوة الاقتصاد العالمي ما زالت تواصل تأثيرها على التوقعات الاقتصادية الأمريكية ». ويبدو أن ثقة باول ضعيفة تجاه إمكانية أن تسفر الجولة الجديدة من المباحثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين عن سلام دائم، حيث صرح ان نتيجة الاجتماع في مجموعة العشرين في أوساكا تمثل «خطوة بناءة» لكنها لم تنجح في انهاء الحالة الضبابية المحيطة بالنزاع بين أكبر اقتصادات العالم.

كما لم يبدي باول اهتماما بالقراءة القوية لسوق العمل الأمريكي في يونيو والتي تسببت في تشكك بعض الاقتصاديين من إمكانية خفض سعر الفائدة في وقت قريب. وقال إن بيانات الوظائف لم تغير نظرته في الوقت الذي كانت فيه البيانات الاقتصادية الأخرى مخيبة للآمال بصفة عامة. هذا ويصف العديد من الاقتصاديين موقف الاحتياطي الفيدرالي تجاه خفض أسعار الفائدة في وقت تشهد فيه الولايات المتحدة تراجعا شديدا في معدلات البطالة على أنها سياسة «تأمين» ضد تباطؤ النمو الاقتصادي، وليست كردة فعل على البيانات المتدنية.

وفي ردة فعل الأسواق على تلك الشهادة، كسر مؤشر ستاندرد آند بورز 500 لفترة وجيزة حاجز 3.000 نقطة للمرة الأولى مرتفعا بنسبة 0.8 في المئة ليصل إلى 3.002.98 نقطة قبل أن يقلص مكاسبه مرة أخرى مسجلا نموا بنسبة 0.5 في المئة في منتصف الجلسة في نيويورك. كما وصل كلا من مؤشر ناسداك المركب ومؤشر داو جونز الصناعي أيضا لمستويات قياسية غير مسبوقة. من جهة أخرى، هبط الدولار وتراجعت عائدات سندات الخزينة بدءا بتراجع العائد على السندات القياسية لأجل سنتين، التي تعد أكثر السندات حساسية لأسعار الفائدة الرسمية، بواقع 6.9 نقطة أساس ليصل إلى 1.836 في المئة، إلا انه ما يزال أعلى من معدل 1.7 في المئة المسجل في أواخر يونيو حينما ارتفعت التوقعات الخاصة بخفض أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس في يوليو. أما على صعيد السندات ذات الأجل الأطول، فقد قلل عائد سندات الخزينة لأجل عشر سنوات ثابتا عند مستوى 2.061 في المئة بعد أن بلغ 2.113 في المئة في وقت سابق من اليوم. من جهة أخرى، اكتسب كلا من اليورو والإسترليني زخما قويا على خلفية موقف الاحتياطي الفيدرالي. حيث ارتفع اليورو بنسبة 0.59 في المئة ليغلق عند مستوى 1.1270. وبدأ الجنيه الاسترليني تعويض الخسائر التي تكبدها نتيجة لتزايد حالة عدم اليقين المحيطة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وارتفع بنسبة 1.03 في المئة منذ شهادة باول ليبلغ تداولات الأسبوع عند مستوى 1.2572. فيما حصل المعدن الأصفر أيضا على بعض المكاسب، حيث وصل سعر الذهب إلى 1425.6 دولار ثم تراجع ليغلق عند مستوى 1415.2 دولار مسجلا نموا بنسبة 1.77 في المئة منذ الشهادة.

انتاج السيارات في بريطانيا

تسارع وتيرة تضخم أسعار المستهلك

اظهرت البيانات التي صدرت يوم الخميس ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي في الولايات المتحدة مسجلا أعلى نسبة ارتفاع يصلها منذ عام ونصف في يونيو مقارنة باداء شهر مايو. حيث ارتفع المؤشر الذي يستبعد عناصر متقلبة مثل أسعار المواد الغذائية والوقود بنسبة 0.3 في المئة على اساس شهري فيما يعد اعلى ارتفاع يسجله منذ يناير 2018. اما على أساس سنوي، فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي بنسبة 2.1 في المئة متجاوزا توقعات الاقتصاديين البالغة 0.2 في المئة و 2 في المئة على التوالي. كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري، متجاوزا التوقعات التي أشارت إلى بقائه ثابتا، وتمشيا مع توقعات تسجيله ارتفاعا سنويا بنسبة 1.6 في المئة. وأظهر التقرير زيادة كبيرة في الأسعار بما في ذلك الملابس والسيارات المستعملة والإيجار وخدمات الرعاية الطبية. كما أظهر تقرير منفصل تراجع اعداد الأمريكيين المتقدمين للحصول على إعانات البطالة بشكل غير متوقع إلى 209.000 مقابل التوقعات بتسجيله نموا هامشيا ليصل إلى 223.000.

وقد دفعت تلك البيانات العقود الآجلة للأسهم الأمريكية إلى التراجع، بينما ارتفعت عائدات سندات الخزينة. من جانب آخر، تمكن الدولار الأمريكي من تعويض بعض الخسائر التي اصابته بعد شهادة باول الخاصة بالسياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي عندما وصل إلى مستوى منخفض بلغ 96.799، حيث انهى تداولات الأسبوع مغلقا عند مستوى 96.818.

بنك إنجلترا يحذر من انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي

أصدر بنك إنجلترا تقرير الاستقرار المالي يوم الخميس حيث حذر من أن «الاحتمال المتوقع» لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق قد تزايد، مشيراً إلى أن ذلك الاحتمال سيحمل معه «مخاطر شديدة تنطوي على اضطرابات اقتصادية». هذا بالإضافة إلى تذبذب «شديد» في أوضاع السوق. وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد البريطاني بدأت تظهر عليه آثار التباطؤ الناتج عن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد لأوروبي في ظل حالة عدم اليقين التي أثرت سلباً على أسعار صرف الجنيه الإسترليني وأسعار الأسهم.

وبدأت مخاطر انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق في التصاعد منذ استقالة رئيسة الوزراء تيريزا ماي من منصبها، حيث أعلن المرشحان المرتقبان لخلافتها – بوريس جونسون وجيرمي هنت – عن استعدادهما لإخراج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

كما ذكر التقرير أيضا أن المملكة المتحدة كانت أكثر استعدادا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي بطريقة نظامية أكثر مما كانت عليه قبل ستة أشهر، وذلك على الرغم من أن إشارة محافظ بنك انجلترا مارك كارني إلى انه قد يكون هناك تأثيرا شديدا على الاقتصاد والأسواق.

تعافي الاقتصاد البريطاني جزئياً

شهد الاقتصاد البريطاني انتعاشاً جزئياً خلال شهر مايو بفضل تحسن إنتاج السيارات بينما ظل قطاع الخدمات، الذي يعد من اهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، يعاني من الركود. وشهد أداء قطاع الخدمات المالية المزيد من الانكماش مسجلاً أطول فترة على الإطلاق دون تسجيل أي نمو. من جهة أخرى، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 0.3 في المئة في مايو مقارنة بالشهر السابق متماشياً مع التوقعات، ومرتفعاً مقارنة بتراجعه بنسبة 0.4 في المئة في ابريل. كما توسع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية هو الآخر في مايو ليصل إلى 1.4 في المئة مقابل انكماشه بنسبة 4.2 في المئة في ابريل عندما تراجع في ذلك الوقت على خلفية قرار صانعي السيارات تقديم موعد الإغلاق السنوي للمصانع من اغسطس إلى ابريل لتقليل خسائرهم في حالة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق بنهاية مارس. إلا أن انتعاش قطاعات الصناعات التحويلية يعزى بصفة رئيسية إلى النمو الذي سجلته معدات النقل بنسبة 12.4 في المئة مقارنة بالشهر السابق فيما يعد ارتداداً جزئيا من تراجع القطاع بنسبة 13.8 في المئة في ابريل. وانخفض الإنتاج في أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية في مايو، حيث تراجع انتاج الأدوية بنسبة 2.8 في المئة في حين تراجعت صناعة الأغذية والمشروبات بنسبة 1.4 في المئة. وخلال ثلاثة أشهر، سجل الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 0.3 في المئة، متجاوزاً معدل النمو الذي توقعه الاقتصاديون بنسبة 0.1 في المئة. اما بالنسبة لقطاع الخدمات الذي يمثل حوالي 80 في المئة من الاقتصاد البريطاني، فلم يشهد أي تغير يذكر في مايو مقارنة بأداء شهر ابريل. فخلال ثلاثة أشهر، تباطأ نمو قطاع الخدمات بنسبة 0.3 في المئة، متراجعاً من أعلى مستويات النمو البالغة 0.8 في المئة والتي حققها خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في اغسطس.

تراجع الصادرات الصينية مع استمرار ركود معدلات التضخم

انخفضت الصادرات الصينية في يونيو على خلفية تزايد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. حيث تراجعت الصادرات بنسبة 1.3 في المئة على أساس سنوي وفقا لتقرير صادر عن إدارة الجمارك الصينية، وجاء التراجع في شهر يونيو بعد تسجيل نموا طفيفا في مايو، بما يشير إلى التأثيرات السلبية للحرب التجارية مع الولايات المتحدة. كما انخفضت قيمة الواردات أيضاً بنسبة 7.3 في المئة بما يعكس انخفاض أسعار السلع الأساسية مع بداية موسم الصيف.

هذا ولم تتغير أسعار المنتجين في الصين في شهر يونيو، الأمر الذي أدى إلى توقف النمو الذي استمر على مدى ثلاثة أعوام تقريبا، بينما ظلت وتيرة ارتفاع أسعار المستهلك ثابتة. ولم تتغير أسعار المصانع مقارنة بالعام الماضي، مسجلة بذلك أول شهر دون زيادة منذ انخفاض الأسعار في اغسطس 2016 مقابل نموا هامشيا في مايو بنسبة 0.6 في المئة، ودون توقعات الاقتصاديين البالغة 0.3 في المئة. واستقر معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك في حدود نفس الزيادة التي تم تسجيلها الشهر السابق بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنوي.

«كامكو» تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال العام الحالي

توقع تقرير شركة كامكو للاستثمار الكويتية ارتفاع الطلب العالمي على النفط نحو 1.41 مليون برميل يوميا خلال العام الحالي ليصل إلى 99.87 مليون برميل يوميا في حين بقيت توقعات ان يصل اجمالي الطلب على النفط 101.01 مليون برميل يوميا في عام 2020.

واضاف التقرير الصادر عن «كامكو» اليوم الاحد ان أسعار النفط بلغت اعلى مستوياتها المسجلة في سبعة اسابيع خلال الأسبوع الثاني من يونيو الماضي على خلفية انقطاع الامدادات في الولايات المتحدة مع اقتراب اعصار الى منطقة المصافي الامريكية.

وافاد التقرير ان المعروض العالمي من النفط ارتفع في يونيو الماضي بواقع 0.47 مليون برميل يوميا ليصل الى 98.56 مليون برميل يوميا.

اما عن توقعات العام باكمله قال التقرير إن توقعات المعروض النفطي للدول غير الاعضاء بمنظمة «الاوبك» تراجعت بمعدل 95 الف برميل يوميا ليصل معدل النمو إلى 2.05 مليون برميل يوميا وصولا الى 64.4 مليون برميل في المتوسط.

وبالنسبة للتقارير الصادرة عن التوقعات المستقبلية لقطاع الطاقة على المدى القصير في الولايات المتحدة تبين ان تراجع الطلب العالمي المتوقع على النفط للعام 2019 بواقع 0.2 مليون برميل يوميا مقارنة بالتوقعات السابقة في حين ابقى التقرير على توقعات الطلب على النفط في العام 2020 دون تغير.

واضاف التقرير ان أحدث التقارير الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تشير إلى نمو الطلب العالمي على النفط في الربع الأول من العام الحالي إلى أدنى مستوياته منذ العام 2011.

واشار التقرير الى ان تراجع إنتاج «الأوبك» هامشيا في يونيو الماضي على خلفية انخفاض الإنتاج الإيراني ويعزى ذلك التراجع بشكل اساسي للاعضاء المعفيين من حصص خفض الانتاج.

وبين ان معدل الالتزام الإجمالي لاعضاء الاوبك البالغ عددهم 11 عضوا بلغ 104 في المئة في يونيو 2019 مقابل 117 في المئة في مايو 2019 ويعزى تراجع معدلات الالتزام في المقام الأول الى الزيادة في إنتاج السعودية ونيجيريا والعراق.

قطر توقع اتفاقيتين مع هونج كونج لتشجيع الاستثمار

مركز قطر للمال

وقع مركز قطر للمال مذكرتي تفاهم مع كيانات رئيسية في هونج كونج؛ لتشجيع الاستثمار، وتعزيز المصالح المشتركة والمبادرات التعاونية.

وقال المركز في بيان أمس الأحد، أن مذكرات التفاهم تهدف لتعريف شركات من هونج كونج والبر الصيني الرئيسي بالشركات العاملة تحت مظلة مركز قطر للمال، فضلاً عن تسهيل الحوار والتفاعل الهادف، خاصة مع الشركات التي ترغب في الاستثمار في دولة قطر والمنطقة ككل.

ووقعت مذكرة التفاهم مع «إنفست هونج كونج»؛ لتنظيم فعاليات تركز على الترويج الاستثماري، وتدعم الاستثمار الثنائي بين قطر وهونج كونج، وتشجيع الشركات المحلية في كلتا الدولتين لإنشاء أو توسيع أعمالها في كلا البلدين.

أما المذكرة الثانية فقد وقعها المركز مع «غرفة التجارة العامة لهونج كونج»، وتتعلق بنشاطات مركز قطر للمال وغرفة التجارة العامة في هونج كونج، فمن المقرر أن يتم العمل على استضافة اجتماعات مع وفود عمل من دولة قطر وهونج كونج، وتنظيم ندوات ومؤتمرات مشتركة حول المواضيع ذات الصلة، وفق البيان.

وأشار محمد بن سلطان الكواري القنصل العام لدولة قطر لدى منطقتي هونج كونج وماكاو بجمهورية الصين الشعبية، إلى أن توقيع مذكرتي التفاهم يدل على التزام الطرفين بالعمل المشترك بينهما، بما في ذلك التعاون المتبادل لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

«زين» السعودية تحقق 260 مليون ريال أرباحا صافية بالنصف الأول لـ 2019

اعلنت مجموعة زين عن تحقيق «زين السعودية» أرباحا صافية بلغت 260 مليون ريال سعودي «69.2 مليون دولار امريكي» في النصف الاول من 2019.

وقالت المجموعة في بيان صحفي اليوم الأحد أن الشركة سجلت معدلات نمو قياسية على كافة مؤشراتها المالية اذ سجلت ايرادات في هذه الفترة 4.15 مليار ريال «نحو 1.1 مليار دولار» بنسبة نمو 17 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

واوضحت ان الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات سجلت نموا قياسيا بلغ 1.9 مليار ريال «نحو 506.4 مليون دولار» بزيادة بلغت 60 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي في حين بلغت قاعدة عملاء الشركة 8ر3 مليون عميل.

وبينت ان الإيرادات سجلت زيادة قدرها 11 في المئة لتصل إلى 2.1 مليار ريال «نحو 548 مليون دولار» وارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات بنسبة 53 في المئة لتصل إلى نحو 944 مليون ريال «نحو 251 مليون دولار» وهو ما حقق هامش أرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات بنسبة 46 في المئة.

«زين» السعودية

وأوضحت الشركة أن أرباحها الصافية عن فترة الربع الثاني من العام المالي الجاري ارتفعت لتصل إلى نحو 130 مليون ريال «نحو 34.7 مليون دولار» وهو ما يعكس عمليات التحول الجذرية التي تمر بها العمليات التشغيلية للشركة خلال هذه الفترة.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي أن هذه الفترة شهدت المزيد من التطورات الإيجابية على صعيد عمليات الشركة التشغيلية والتجارية وهو ما انعكس بقوة على مستويات النمو لمؤشراتها المالية فضلا عن نجاح الشركة في تمويل تسهيلات بإبرام اتفاقية مرابحة مع تحالف من بنوك إقليمية.

واضاف الخرافي وفقا للبيان ان «الشركة مستمرة في استثماراتها في ترقية الشبكة والتوسع في خدمات الألياف الضوئية للمنزل وتنفيذ الاستراتيجيات المبتكرة في قطاع المشاريع والأعمال الـ «بي تو بي» والمدن الذكية لتعزيز تدفقاتها النقدية».

وبين ان «الاستثمارات التي تقوم بها شركة زين واعتمادها المستمر على التكنولوجيات الحديثة يدعم التطورات الإيجابية التي تشهدها البيئة الاستثمارية والاقتصادية والتي اكتسبت دعما حقيقيا من قيادة المملكة».

تجارة الإمارات غير النفطية ترتفع إلى 1.63 مليار درهم

اجتمعت لجنة المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات التابعة لوزارة الاقتصاد الإماراتية لمناقشة الأداء التجاري لصادرات الدولة الخارجية، خاصة غير النفطية منها، التي وصلت إلى 1.628 تريليون درهم إماراتي.

وعُقد الاجتماع برئاسة عبدالله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، وتمت خلاله أيضا مناقشة السبل التي تساهم في تعزيز ودعم صادرات الدولة خلال الفترة المقبلة، «طبقا لبيان الوزارة».

وعلى جانب الاجتماع علق آل صالح قائلا: «وتابع آل صالح أن دولة الإمارات جزء من المنظومة العالمية ومن الطبيعي أن تتأثر حركة تجارتها الخارجية بهذه العوامل، إلا أنها في المقابل تعمل على عدة مسارات مختلفة لتطوير الممكنات التجارية للدولة بما يعزز من قدرتها على تجاوز هذه التحديات والاحتفاظ بمعدلات نمو إيجابية».

وأثناء اجتماع اللجنة، ناقش «صندوق أبوظبي للتنمية» ملخص حول جهوده في برنامج تمويل صادرات الدولة من أجل تحقيق هدف تدعيم وزيادة الصادرات الوطنية بالتعاون مع الجهات المسؤولة، مع التركيز الأكبر على زيادة الصادرات إلى الأسواق العالمية.

ومن جانبه، قال الوكيل المساعد لقطاع الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد، جمعة الكيت، أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتفظت بتصنيفات متقدمة على تقارير منظمة التجارة العالمية، حيث تأتي في المركز الـ16 عالمياً للصادرات السلعية، المركز الـ20 عالمياً في الواردات من السلع، المركز الـ21 عالمياً في الواردات من الخدمات، وأخيراً في المركز الـ22 عالمياً في الصادرات من الخدمات.